مجلة المثنى للعلوم القانونية والسياسية
عدد خاص بوقائع المؤتمر الدولي الخامس (المواجهة القانونية للتطرف العنيف)
للفترة (14-15)/4/2025

تاريخ التطرف العنيف في العراق: دراسة في الجذور والأبعاد والتحولات المعاصرة(1921-1958)

The History of Violent Extremism in Iraq: A Study of Roots, Dimensions, and Contemporary Transformation(1921-1958)

أ.م.د محمد جبار خضير ال محيميد العامري*
جامعة االمثنى/ كلية القانون

الملخص

شهد العراق في الفترة الممتدة بين تأسيس الدولة الحديثة عام 1921 وحتى انقلاب 14 تموز 1958 تحولات سياسية واجتماعية عميقة شكلت أرضية خصبة لتفشي ظاهرة التطرف العنيف. فقد تأسست الدولة العراقية تحت وطأة الاحتلال البريطاني، حيث فرضت قوى أجنبية نظامًا ملكيًا هشًا يعاني من ضعف المؤسسات وصراعات داخلية على السلطة. تجسدت هذه المرحلة في صراعات متكررة بين قوى معارضة للنظام الملكي، بدءًا من ثورة العشرين التي شكلت بداية الرفض الشعبي للهيمنة الأجنبية، مرورًا بالانقلابات العسكرية في الثلاثينات والأربعينات، مثل انقلاب رشيد عالي الكيلاني عام 1941 الذي حاول استعادة السيادة الوطنية، وصولًا إلى تصاعد النشاط السياسي المتنوع بين الأحزاب القومية، الشيوعية، والحركات العمالية.

الكلمات المفتاحية : العراق، العنف، التطرف، ثورة 1985 .

Abstract

Email :mohammedkhudair@mu.edu.iq

ISSN(online): 3078-8692
ISSN (print): 3078-8684

Between the founding of the modern state in 1921 and the coup of July 14, 1958, Iraq witnessed profound political and social transformations that created fertile ground for the spread of violent extremism. The Iraqi state was established under the British occupation, where foreign powers imposed a fragile monarchy plagued by weak institutionsThis phase was embodied in repeated conflicts between forces opposing the monarchy, starting with the 1920 Revolution, which marked the beginning of popular rejection of foreign domination, through military coups in the 1930s and 1940s, such as Rashid Ali al-Gaylani's coup in 1941, which attempted to restore national sovereignty, and finally, the rise of diverse political activity between nationalist and communist parties, and labor movements. and internal power struggles.

Keywords: Iraq, violence, extremism, 1985 revolution.

المقدمة

يمثل العقد الممتد بين تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 وانقلاب 14 تموز 1958 مرحلة مفصلية في تاريخ العراق السياسي والاجتماعي، اتسمت بتحولات جذرية ساهمت في ترسيخ مظاهر التطرف العنيف ضمن المشهد الوطني. فقد تأسست الدولة العراقية في ظل سيطرة الاحتلال البريطاني، اذ فرضت قوى استعمارية نظامًا ملكيًا محدود الشرعية يعاني من هشاشة مؤسساتية عميقة، وتوترات مستمرة على الصعيد الداخلي جراء الصراعات بين النخب السياسية على السلطة والشرعية.

لقد شكّلت ثورة العشرين نقطة الانطلاق في رفض الهيمنة الأجنبية، حيث جسدت تمردًا شعبياً واسعًا ضد الاحتلال، لكنها لم تكن سوى أولى حلقات سلسلة من الحركات

المعارضة للنظام الملكي التي تجلت في الانقلابات العسكرية المتعاقبة، على غرار انقلاب رشيد عالي الكيلاني عام 1941، والذي حاول استعادة السيادة الوطنية في ظل ظروف إقليمية ودولية معقدة، إلى جانب ذلك، شهدت الساحة السياسية تصاعداً ملحوظاً في نشاط الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها، من القومية العربية إلى الاشتراكية والشيوعية، فضلاً عن الحركات العمالية والفلاحية التي مثلت قطاعات اجتماعية متنامية تأثرت بالاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية.

ارتبط هذا التوتر السياسي بصراعات عميقة في البنية الاجتماعية والاقتصادية، إذ أفضت الأزمات المتعاقبة إلى تفاقم الفقر والتهميش الطبقي، بالإضافة إلى تعميق الانقسامات الطائفية والعرقية، مما ساهم في استقطاب فئات واسعة إلى تبني مناهج التطرف العنيف كآلية احتجاج وتغيير سياسي، سواء عبر التمرد المسلح، الاغتيالات السياسية، أو الانقلابات العسكرية، ولم تقتصر مظاهر العنف على الصراعات السياسية بين النخب، بل تعدتها إلى قمع الدولة للأقليات الدينية، كما تبرز في أحداث مثل مذبحة سميل عام 1933 ضد الإيزيديين، وأعمال القمع الموجهة ضد الاحتجاجات العمالية والفلاحية في خمسينيات القرن العشرين.

وصلت هذه المظاهر العنيفة ذروتها في انقلاب 14 تموز 1958، الذي أسقط النظام الملكي وأعلن قيام الجمهورية، مصحوباً بعنف سياسي واسع النطاق، تضمن إعدام أفراد العائلة المالكة ورموز النظام السابق، فضلاً عن اندلاع صراعات داخلية حادة بين القوى السياسية الجديدة، والتي مهّدت لمرحلة جديدة من الاضطرابات والصراعات في تاريخ العراق.

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض تاريخي تحليلي لهذه الظاهرة المعقدة، من خلال الكشف عن جذور التطرف العنيف وأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعقب التحولات الجوهرية التي مرت بها ضمن سياق التغيرات الوطنية والإقليمية

والدولية. وتعتمد الدراسة على مصادر أولية وثانوية متنوعة، مع اعتماد منهجية تحليلية تتيح فهم الامور المتشابكة التي ساهمت في بلورة هذه الظاهرة، مما يسهم في استجلاء دروس ذات أهمية بالغة لفهم التحديات الراهنة التي تواجه العراق في سياق بناء دولة ديمقراطية مستدامة.

المبحث الأول

الجذور التاريخية للتطرف العنيف في العراق قبل عام 1921

لا يمكن فهم طبيعة التطرف العنيف في العراق خلال الحقبة الملكية (1921–1958) من دون الرجوع إلى التكوينات الاجتماعية والسياسية والدينية في العهد العثماني، والكيفية التي شكّل بها هذا الإرث البنية النفسية والسياسية للعراقيين، وعلاقة السلطة بالمجتمع، وفهم الجماعات لذاتها وهويتها.

إنّ السياق ما قبل الاستعمار لم يكن خاليًا من العنف، بل شهد بوادر لتمردات طائفية وقومية وقبلية، كانت تُقمع أحيانًا بقسوة من قبل السلطة العثمانية. وهذه التراكمات ساهمت في تشكيل عقل سياسي واجتماعي يرى في العنف وسيلة مشروعة لتحقيق المطالب أو مقاومة التهميش.

1-1 البنية الطائفية والقبلية في العراق العثماني

خلال الحكم العثماني (1534–1917)، حكم العراق وفق ثلاث ولايات: بغداد، الموصل، البصرة، وجرى التعامل مع سكانها وفق منطق طائفي وقبلي أكثر منه مدني، وقد مورس تهميش ممنهج ضد الطوائف الشيعية في الجنوب من خلال استبعادهم من الإدارة العسكرية والبيروقراطية[1].

(1) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول، (بغداد: دار الورّاق، 1969)، ص. 45.

يتبين مما تقدم ان المجتمع العراقي مقسمًا إلى طوائف دينية (سنة، شيعة، مسيحيون، يهود، صابئة) وأعراق (عرب، أكراد، تركمان)، ولكل منها هياكلها الاجتماعية والدينية المستقلة، ما حال دون تكوين هوية وطنية جامعة. وكان غياب مفهوم "المواطنة" الحديثة سببًا رئيسيًا في تشكّل نزعات انعزالية داخل هذه الجماعات.

2-1 سياسات الإقصاء والتمييز في عهد الدولة العثمانية:

اتّبعت الدولة العثمانية سياسات قائمة على الولاء المذهبي، اذ كانت السلطة الدينية تُمثّل غطاءً شرعيًا لحكم الباب العالي، وتم حرمان بعض الطوائف من المناصب العليا، مع مراقبة صارمة لحوزاتهم ومراجعهم الدينية[2].

هذا التهميش أسس لتراكمات من الغضب والشعور بالإقصاء، مما جعل التوجه نحو العنف لاحقًا مبررًا في وعي بعض الفئات، خاصة مع انعدام وسائل التعبير السياسي السلمي في غياب دستور أو مؤسسات تمثيلية فعلية.

3-1 الانتفاضات القبلية والدينية (القرن 19 – أوائل القرن 20)

شهد العراق خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر سلسلة من الانتفاضات القبلية والدينية التي شكلت ما يشبه "البروفات المبكرة" للتطرف العنيف لاحقًا:

تمرد عشائر الفرات الأوسط مثل قبائل بني حسن وزبيد ضد الضرائب الباهظة والإهمال الإداري وانتفاضات في الجنوب بقيادة بعض المشايخ الذين رفضوا الهيمنة المالية والإدارية على مناطقهم، يضاف لذلك محاولات استقلال كردية في شمال العراق، أبرزها تمرد بدرخان باشا (1840)، الذي قُمِع بوحشية على يد الدولة العثمانية[3].

---

(2) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، الجزء الأول، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1992)، ص118.

(3) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، المجلد الرابع، (بغداد: المكتبة الأهلية، 1955، ص330.

الملاحظ ان هذه الانتفاضات لم تكن فقط احتجاجًا على سياسات اقتصادية، بل كانت تعبيرًا عن فشل الدولة في بناء رابطة مواطنية جامعة، مما شجّع على استخدام العنف كأداة للمطالبة بالحقوق أو لرفض السلطة المركزية.

4-1 أثر الاحتلال البريطاني (1917–1920)

أثناء الحرب العالمية الأولى، احتل البريطانيون العراق تدريجيًا، ومع سقوط بغداد في 1917، بدأ العراق يدخل مرحلة جديدة من الهيمنة الأجنبية. استُقبل البريطانيون أول الأمر كقوة "تحرير" من الاستبداد العثماني، لكن سرعان ما اتضح أن الاحتلال لم يكن إلا بديلًا استعماريًا.

ردّ العراقيون على ذلك بـثورة 1920، وهي أبرز مثال على تحوّل الغضب السياسي إلى انتفاضة مسلحة، جمعت لأول مرة جميع الطوائف في مواجهة المحتل، لكنها سرعان ما قُمعت بقسوة(4).

وقد تركت الثورة في وعي العراقيين إرثًا مزدوجًا: من جهة الشعور بالقدرة على التغيير عبر السلاح، ومن جهة أخرى، الشعور بالخذلان من النخب السياسية التي تفاوضت مع البريطانيين لاحقًا.

يتبين للباحث خلال هذه المرحلة أن التطرف العنيف لم يكن غريبًا على المجتمع العراقي، بل كان نتيجة تفاعل مركّب بين:

التمييز الممنهج الذي مورس من قبل الدولة العثمانية على أسس طائفية وعرقية والغياب التام للمؤسسات التمثيلية، مما جعل العنف أحد القنوات القليلة للتعبير السياسي ويضاف ايضا الاحتلالات الأجنبية التي عززت الخطاب الجهادي والمقاوم، لكنها تركت أيضًا حالة من الانقسام والخوف.

---

(4) عبد الرزاق الحسني، تاريخ ثورة العشرين، (بيروت: دار القلم)، 1965، ص. 91.

كل هذه العوامل شكّلت الأساس لبيئة اجتماعية وسياسية مضطربة، انتقلت آثارها إلى فترة تأسيس الدولة العراقية لاحقًا.

المبحث الثاني

التطرف العنيف خلال فترة الانتداب البريطاني وتأسيس المملكة العراقية (1921–1932)

شكّل تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 تحت الانتداب البريطاني تحولًا جذريًا في المشهد السياسي والاجتماعي في العراق، لكنه لم يؤدِ إلى استقرار فعلي. بل على العكس، برزت خلال هذه المرحلة موجات من العنف السياسي والتمردات المسلحة، كان أغلبها ردود فعل على سياسات الاحتلال البريطاني، والتهميش الذي رافق تشكيل البنية السياسية الجديدة، بالإضافة إلى تعقيدات الهوية الوطنية الوليدة.

هذه الفترة تؤسس لما يمكن تسميته بـ"عنف التأسيس"، وهو العنف المرتبط بإعادة صياغة الدولة وفق رؤية خارجية، فرضت نمطًا من الحكم المركزي، وتجاهلت الهويات الفرعية والمصالح الاجتماعية السائدة.

1-1. سياق تشكيل المملكة: من الانتداب إلى الملكية

بعد سحق ثورة العشرين، قامت بريطانيا بتشكيل دولة عراقية حديثة ذات نظام ملكي تحت وصايتها، وتم اختيار الأمير فيصل بن الحسين ملكًا على العراق عام 1921. غير أن الدولة الوليدة وُلدت وسط رفض شعبي واسع، إذ اعتُبرت امتدادًا للهيمنة البريطانية.

لم تُبنَ المؤسسات السياسية على أسس تمثيلية فعلية، بل فُرض دستور 1925 بشكل فوقي، وشُكّلت الحكومات على أسس عشائرية وطائفية لا تعكس وزن القوى الفاعلة شعبيًا، ما أدى إلى حالة اغتراب سياسي لدى فئات واسعة من المجتمع(5).

2-1 التمردات الكردية (1922–1930)

أ. التمردات الكردية

خلال العقد الأول من الحكم الملكي، وقعت عدة انتفاضات كردية في شمال العراق، أبرزها:

تمرد الشيخ محمود الحفيد (1922–1924)، الذي طالب باستقلال كردستان العراق، وقوبل بقمع عسكري شديد من قبل البريطانيين والجيش العراقي الوليد واستمرار التوتر مع عشائر كردية رافضة للسلطة المركزية التي رأت فيها امتدادًا للعرب(6).

3-1. قمع الحركات الوطنية واليسارية

شهدت الفترة بين 1925–1932 نشاطًا متصاعدًا للحركات الوطنية، منها:

- الجمعيات السرية التي دعت إلى الاستقلال الكامل عن بريطانيا، وبعضها تبنى أفكارًا قومية راديكالية.
- التيارات الشيوعية المبكرة، والتي بدأت بالتشكل في أوساط المثقفين والعمال، لكنها قوبلت بعنف شديد من السلطات.

(5) حازم عبد الله، تكوين الدولة العراقية الحديثة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص. 51.
(6) أحمد فوزي، القضية الكردية في العراق، (بغداد: دار المعرفة، 1988)، ص73.

في 1929، اعتقلت السلطات البريطانية والعراقية العشرات من النشطاء في بغداد والبصرة، ما أدى إلى اندلاع مظاهرات قُتِل فيها متظاهرون، وهو ما يُعد من أولى صور العنف السياسي المنظم الذي تمارسه الدولة ضد معارضيها(7).

4-1. حادثة معاهدة 1930 بداية التحول نحو التطرف السياسي:

في عام 1930، أُبرمت معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا تهيئ لانضمام العراق إلى عصبة الأمم، لكنها أبقت على قواعد عسكرية بريطانية داخل العراق، ما اعتُبر خيانة وطنية، اذ ردّت الأحزاب الوطنية والشارع العراقي بموجة من الاحتجاجات، شهدت استخدام العنف في بعض المدن، خاصة في الموصل والنجف، وأُحرقت مراكز حكومية، وتعرض مسؤولون للتهديد، وهو ما اعتبره البعض بداية تحول الاحتجاج السياسي إلى العنف السياسي(8).

يتبين للباحث ان هذه المرحلة تكشف هذه الفترة أن العنف لم يكن مجرد ردة فعل على الاحتلال، بل أصبح جزءًا من التعبير السياسي في ظل غياب المشاركة الفعلية. بل يمكن القول إن الدولة العراقية قد تأسست في ظل:

نقص في الشرعية الشعبية، إذ لم تعكس بنية الحكم توازنات المجتمع الحقيقي ووجود قوة أجنبية تُشرف على القرار السيادي، ما أضعف فكرة "الوطنية".

وهكذا، بدأ التطرف العنيف يكتسب طابعًا بنيويًا في البيئة السياسية العراقية، تمثّل في تمردات كردية، حركات احتجاج، وقمع حكومي منظم ضد أي حراك وطني.

(7) فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني في العراق، (د. م)، ص94.
(8) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثاني، (بيروت: دار الشؤون الثقافية)، 1967، ص121.

ISSN(online): 3078-8692
ISSN (print): 3078-8684

المبحث الثالث

التطرف العنيف في العهد الملكي (1930–1941): من معاهدة الاستقلال إلى انقلاب رشيد عالي الكيلاني

تمثل المرحلة الممتدة من توقيع معاهدة 1930 بين العراق وبريطانيا حتى انقلاب رشيد عالي الكيلاني عام 1941 ذروة أولى من ذُرى التوتر والعنف السياسي في تاريخ العراق الحديث، فقد شهدت هذه الحقبة تصاعدًا في الممارسات القمعية من قبل الدولة، وظهور حركات معارضة أكثر راديكالية، إضافة إلى تبلور خطاب قومي حادّ غذّته التطورات الإقليمية كصعود النازية وتراجع النفوذ البريطاني عالميًا، اذ تميزت هذه المرحلة بتحول واضح من الاحتجاج السلمي إلى محاولات انقلابية، واغتيالات سياسية، وتمردات قومية وطائفية، كانت كلها جزءًا من مشهد تطرف عنيف سياسي وشعبي ومؤسساتي، شكّل سابقة خطيرة في السياسة العراقية وكما بينته في ادناه:

1-1 تصاعد النزعة القومية وتغلغل الفكر الفاشي

مع بداية الثلاثينات، بدأ التيار القومي العربي يتوسع داخل الجيش والمؤسسات التعليمية، خاصة بتأثير من حركة الضباط الشباب، التي تأثرت بالأفكار القومية الألمانية والإيطالية، وقد مهّد هذا المناخ لتكوين جماعات قومية تحمل نزعات راديكالية، ومن أبرز هذه الجماعات:

- جماعة الأهالي (لاحقًا الحزب الوطني الديمقراطي) وحزب الاستقلال ودوائر سرية داخل الجيش تبنت التوجهات القومية المعادية لبريطانيا واليهود والأكراد[9].

(9) خالد القشطيني، العراقيون: من الدولة العثمانية إلى الاحتلال الأمريكي، (لندن: رياض الريّس، 2005)، ص. 98.

وقد أسهمت الإذاعة الألمانية الناطقة بالعربية والاتصالات بين النازيين وزعماء عراقيين، كرشيد عالي الكيلاني ويونس السبعاوي، في تأجيج الخطاب القومي العنيف، الذي بدأ يُعبّر عن نفسه في الشارع[10].

2-1 العنف المؤسساتي: الدولة ضد التيارات المعارضة:

أصبح استخدام السلطة للعنف في مواجهة المعارضة السياسية ممارسة متكررة. فمع تصاعد الاحتجاجات ضد استمرار الهيمنة البريطانية، ورفض بعض بنود معاهدة 1930، استخدمت السلطات:

قانون العشائر لتبرير الاعتقال والنفي والمحاكم الخاصة لقمع الوطنيين والشيوعيين والقوميين والرقابة على الصحف والمطبوعات، ومصادرة الكتب التي تحمل مضامين ثورية.

وقد قُتل العشرات في المظاهرات التي عمّت بغداد ومدن الجنوب، وخاصة في عامي 1933 و1936، وهو ما يظهر أول مظاهر "احتكار العنف الشرعي" لخدمة مشروع سلطوي لا وطني[11].

3. مذبحة (1933): نموذج للعنف القومي ضد الأقليات

في آب 1933، نفذ الجيش العراقي بقيادة بكر صدقي مذبحة ضد الآشوريين في بلدة سميل بمحافظة دهوك، سقط فيها أكثر من 3,000 شخص، بينهم نساء وأطفال، في واحدة من أبشع المجازر في تاريخ العراق الحديث[12].

جاءت المذبحة نتيجة:

(10) فلاح حسن، النزعة القومية في العراق الملكي، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1989)، ص151.
(11) عبد الأمير علاوي، أصول العنف السياسي في العراق المعاصر، (بغداد: المركز العراقي للبحوث، 2007)، ص63.
(12) يونس بحري، ذكرياتي في العراق الملكي، (بيروت: دار الطليعة،)1970، ص211.

خطاب قومي متصاعد ضد الأقليات غير العربية واتهام الآشوريين بالولاء للإنجليز والسعي للانفصال ورغبة الجيش في إثبات ولائه للسلطة المركزية وقد تركت هذه المجزرة أثرًا بالغًا في مفهوم "المواطنة"، وأظهرت كيف يمكن للدولة استخدام العنف المفرط ضد مواطنيها لأهداف سياسية، مما ساهم في تأصيل التطرف داخل مؤسسات الدولة نفسها.

1-4. انقلاب بكر صدقي عسكرة السياسة والعنف كأداة للتغيير في 1936م.

وقع أول انقلاب عسكري في تاريخ العراق والعالم العربي، قاده الفريق بكر صدقي، وأطاح بحكومة ياسين الهاشمي، مثّل هذا الانقلاب نقطة مفصلية، إذ أدخل الجيش رسميًا في معادلة الحكم، وأعطى شرعية سياسية لاستخدام القوة العسكرية لتغيير السلطة.

ورغم أن بكر صدقي رفع شعارات إصلاحية، فإن انقلابه مهّد لمرحلة طويلة من عسكرة السياسة، وشرّع لاحقًا لانقلابات متتالية، أهمها انقلاب 1941.

1-5 انقلاب رشيد عالي الكيلاني (1941) و"حرب الأيام الأربعة"

في نيسان 1941، قاد رئيس الوزراء السابق رشيد عالي الكيلاني مع مجموعة من الضباط القوميين (يطلق عليهم "المربع الذهبي") انقلابًا ضد الوصي عبد الإله والحكومة الموالية لبريطانيا، بهدف إخراج العراق من دائرة النفوذ البريطاني.

تمت السيطرة على بغداد مؤقتًا، وأُعلنت حكومة جديدة، لكن بريطانيا ردّت بإنزال عسكري، ودخلت في مواجهة مسلحة مع القوات العراقية فيما يُعرف بـ حرب الأيام الأربعة، انتهت بسقوط حكومة الكيلاني وفراره إلى إيران[13]، اذ رافق الانقلاب **أحداث عنف خطيرة أبرزها:**

(13) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج3، المصدر السابق، ص. 172.

قمع الموالين للنظام السابق وانهيار مؤسسات الدولة مؤقتًا، الملاحظ لهذه الحقبة أن العنف السياسي لم يعد أداة "احتجاج شعبي" فحسب، بل أصبح وسيلة لصنع القرار السياسي، كما في الانقلابات العسكرية وأداة لتصفية الحسابات الأيديولوجية بين القوميين والموالين لبريطانيا وسلاحًا في يد الدولة لقمع التعدد والتنوع.

المبحث الرابع

العوامل الاجتماعية والاقتصادية للتطرف العنيف في العراق (1941–1958)

لم يكن التطرف العنيف في العراق خلال فترة الأربعينات والخمسينات مجرد نتيجة لصراعات سياسية أو انقلابات عسكرية، بل كان انعكاسًا لواقع اجتماعي واقتصادي شديد الهشاشة والتناقض. فقد شهد العراق في هذه الحقبة تفاقم الفوارق الطبقية، واستمرار التهميش المناطقي، وفشل السلطة في بناء نظام تنموي عادل، مما ساهم في تغذية مشاعر السخط والاغتراب، وخلق بيئة مواتية لتبنّي خطاب العنف السياسي والاجتماعي وكما يلي نبرز ذلك:

1-1 **التركيبة الطبقية واختلال توزيع الثروة**، اذ كان المجتمع العراقي آنذاك مقسمًا طبقيًا اذ كانت طبقة مُلاّك الأراضي: تمثل أقل من 2% من السكان، لكنها تملك أكثر من 70% من الأراضي الزراعية، خاصة في الجنوب[14].

اما فئة العشائر الفقيرة والفلاحين: تعاني من الإقطاعية، وتعتمد على علاقات ولاء تقليدية مقابل البقاء وطبقة متوسطة ناشئة: من الموظفين والمعلمين والطلبة، لعبت دورًا متزايدًا في النشاط السياسي المعارض.

(14) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، ج3، المصدر السابق، ص15–22.

هذا الانقسام خلق شعورًا متزايدًا بالحيف، وخصوصًا في مناطق الوسط والجنوب الفقير، اذ كانت الخدمات التعليمية والصحية غائبة تقريبًا، مما أدى إلى "تطرف اجتماعي خامد" عبّر عن نفسه لاحقًا بالانتماء إلى الحركات الشيوعية والقومية[15].

المبحث الخامس

انقلاب 14 تموز 1958 كتجسيد للتطرف العنيف الثوري

يُعد انقلاب 14 تموز 1958 الحدث الأهم في تاريخ العراق الملكي، ليس فقط لأنه أطاح بالنظام الملكي وأعلن قيام الجمهورية، بل لأنه كان نقطة تحول عنيفة في مسار الدولة العراقية، حيث جرى لأول مرة تغيير شامل للنظام السياسي من خلال القوة المسلحة، وليس عبر إصلاح تدريجي أو حراك شعبي سلمي، وقد جسّد هذا الانقلاب، من حيث التنفيذ والنتائج، ذروة العنف السياسي الذي تراكم عبر عقود، وتحول إلى تطرف ثوري شامل استهدف تصفية خصوم الماضي وفرض رؤية جديدة للمستقبل نبينه بالاتي:

1-1 الخلفية السياسية للانقلاب اذ جاء الانقلاب بعد سنوات من:

فشل الإصلاحات السياسية، خاصة بعد أحداث 1952 و1956 وتنامي الغضب الشعبي من التحالف البريطاني–العراقي، خاصة بعد الانضمام إلى حلف بغداد (1955) وتصاعد المد القومي بعد العدوان الثلاثي على مصر (1956)، وانتشار الفكر الناصري في العراق.

(15) عبد الخالق حسين، العنف السياسي في العراق المعاصر، (لندن: المركز الثقافي العربي، 2004)، ص 38.

كما شهدت الفترة تشكيل تنظيم "الضباط الأحرار"، المستوحى من النموذج المصري، بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، واللذين خططا لتغيير النظام بالقوة العسكرية.

1-2 تنفيذ الانقلاب ومظاهر العنف:

في صبيحة 14 تموز 1958، تحركت وحدات من الجيش بقيادة قاسم وعارف من معسكراتها باتجاه بغداد، واستولت على مفاصل الدولة خلال ساعات، ومن أبرز مظاهر العنف في هذا اليوم:

إعدام العائلة المالكة (الملك فيصل الثاني، الوصي عبد الإله، الملكة نفيسة) دون محاكمة وقتل نوري السعيد بعد مطاردته في شوارع بغداد، وسحل جثته ونهب القصور الملكية من قبل الجماهير واستهداف أنصار النظام السابق بالعنف الشعبي، كانت هذه الممارسات تحمل طابعًا "انتقاميًا" لا سياسيًا فحسب، وأظهرت أن العنف لم يكن وسيلة فقط بل جزءًا من منطق التغيير ذاته.

1-3 خطاب قادة الانقلاب: بين الثورة والتصفية

في أول خطاب له، أعلن عبد السلام عارف سقوط "النظام الرجعي العميل"، ووجّه نداءً مباشرًا للجيش والشعب للوقوف ضد "الرجعية والإقطاع والاستعمار"، أما عبد الكريم قاسم، فقد حاول لاحقًا إعطاء الانقلاب طابعًا قانونيًا، عبر:

تشكيل مجلس سيادة جديد وإلغاء المعاهدات الاستعمارية وإعلان إصلاحات زراعية وتعليمية.

إلا أن ما جرى عمليًا هو تصفية عنيفة للطبقة السياسية القديمة، وتفكيك مؤسسات الدولة الملكية دون بدائل مستقرة.

1-4 الأثر الاجتماعي والنفسي للانقلاب:

صدم الانقلاب العراقيين والمجتمع الدولي بسبب مستوى العنف غير المسبوق الذي رافقه. فحتى المؤيدين له لم يتوقعوا قتل الملك وعائلته بتلك الطريقة، أو أن تسحل الجثث في الشوارع.

وقد ترك ذلك أثارًا عميقة في الثقافة السياسية العراقية، أبرزها:

تطبيع العنف كأداة تغيير سياسي وتدمير الثقة في المؤسسات المدنية وتحول الجيش إلى فاعل سياسي رئيسي لا مجرد أداة للدولة وقد رأى البعض أن العنف الذي رافق الانقلاب كان "عقابًا تاريخيًا" للنظام السابق، بينما اعتبره آخرون بداية دورة عنف طويلة لم تنتهِ حتى اليوم(16).

1-5. من التطرف السياسي إلى الراديكالية العسكرية

بعد الانقلاب، دخل العراق مرحلة جديدة سادت فيها ثقافة التطهير السياسي، فبدأ قاسم بإقصاء رفاقه من "الضباط الأحرار"، وبدأت مرحلة الصراع الدموي بين التيارات القومية والشيوعيين، لتتحول الدولة إلى ساحة صراع دائم بين مشاريع أيديولوجية متطرفة، تحت غطاء "الشرعية الثورية".

مثّل انقلاب 14 تموز ذروة لتراكم طويل من الغضب الاجتماعي والسياسي، لكنه لم يكن مشروعًا لبناء دولة، بل عملية اقتلاع للنظام السابق بعنف، دون رؤية واضحة لمستقبل أكثر استقرارًا وقد ترك هذا الحدث آثارًا مؤسِّسة للعنف السياسي في العراق المعاصر، أبرزها:

فتح الباب أمام ثقافة الانقلابات والانقسامات الدموية وتطبيع الاغتيال السياسي والتصفية الجسدية كوسائل مشروعة للتغيير وتقويض مؤسسات الدولة المدنية وإحلال سلطة العسكر محلها.

(16) عبد الخالق حسين، العنف السياسي في العراق المعاصر، المصدر السابق، ص 38.

الخاتمة

لقد كشف هذا البحث عن أن التطرف العنيف في العراق خلال الفترة الممتدة من 1921 حتى 1958 لم يكن ظاهرة عابرة أو محصورة في لحظة زمنية واحدة، بل كان نتاج تراكمات متعددة الأبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة الجذور، فالتطرف لم يكن وليد أزمة فورية، بل جاء كرد فعل على نظام سياسي هش، قائم على مصالح طبقية ضيقة، هيمنت عليه نخبة محدودة ومدعومة من قوى خارجية، فضلاً عن سياسات الإقصاء والتهميش التي تعرضت لها فئات واسعة من الشعب العراقي.

لقد أثبتت الدراسة أن الهيمنة البريطانية على السياسة العراقية، وفشل النظام الملكي في بناء مؤسسات وطنية قوية، وعدم تلبية المطالب الاجتماعية والاقتصادية للفئات الشعبية، كلها عوامل ساهمت في خلق بيئة مشحونة بالاحتقان والاستياء، ما جعل العنف خيارًا مألوفًا ومشروعًا في الصراع السياسي والاجتماعي. وبالرغم من أن فصول الصراع هذه تميزت بتنوع أبطالها – من القوميين إلى الشيوعيين إلى الضباط الأحرار – إلا أن العنف كان النتيجة المشتركة والمفرغة التي تغذت على غياب الحوار السياسي والتوافق الوطني.

شكل انقلاب 14 تموز 1958 ذروة هذا التطرف العنيف، إذ لم يكن مجرد تغيير نظام سياسي، بل تجسيدًا لحالة الغضب الاجتماعي والسياسي المكبوت التي تراكمت عبر عقود. وإن العنف الذي صاحب الانقلاب، من إعدام للعائلة المالكة وتصفيات للخصوم، كان تعبيرًا عن رغبة في بناء واقع جديد، لكنه في الوقت نفسه أسس لدورة جديدة من العنف والتوترات السياسية التي استمرت تؤثر على العراق حتى يومنا هذا.

من هذا المنطلق، تؤكد الدراسة على أن معالجة ظاهرة التطرف العنيف تتطلب فهمًا شاملاً لجذورها المتشابكة في التاريخ والسياسة والاقتصاد والاجتماع، والاعتراف

بأن الحلول الأمنية والسياسية الجزئية لا تكفي، بل لابد من بناء مؤسسات ديمقراطية قادرة على الاستيعاب والتعدد، وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وإيجاد مسارات سلمية للتغيير السياسي.

ختامًا، فإن قراءة تجربة العراق بين 1921 و1958 تقدم دروسًا هامة للعراق الحديث، تؤكد أن غياب العدالة والحقوق السياسية والمساواة الاجتماعية يشكل أرضًا خصبة للتطرف والعنف، وأن بناء دولة مستقرة ومستدامة لا يمكن أن يتحقق إلا عبر احترام التنوع وتوفير فرص المشاركة العادلة لكل مكونات المجتمع.

قائمة المراجع

1. أحمد فوزي، القضية الكردية في العراق، (بغداد: دار المعرفة، 1988).
2. حازم عبد الله، تكوين الدولة العراقية الحديثة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
3. حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، الجزء الأول، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1992).
4. خالد القشطيني، العراقيون: من الدولة العثمانية إلى الاحتلال الأمريكي، (لندن: رياض الريّس، 2005).
5. عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، المجلد الرابع، (بغداد: المكتبة الأهلية)، 1955.
6. عبد الأمير علاوي، أصول العنف السياسي في العراق المعاصر، (بغداد: المركز العراقي للبحوث، 2007).
7. عبد الخالق حسين، العنف السياسي في العراق المعاصر، (لندن: المركز الثقافي العربي، 2004).
8. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثاني، (بيروت: دار الشؤون الثقافية)، 1967.
9. عبد الرزاق الحسني، تاريخ ثورة العشرين، (بيروت: دار القلم،)1965.

10. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول، (بغداد: دار الورّاق، 1969).
11. فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني في العراق، (د. م).
12. فلاح حسن، النزعة القومية في العراق الملكي، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1989).
13. يونس بحري، ذكرياتي في العراق الملكي، (بيروت: دار الطليعة)، 1970.